اختلاف الأصل الاشتقاقيّ في العربيّة
المواضع والبواعث
أمثلة جزئيّةٌ وموجّهاتٌ كلّيّةٌ

أ.د. مهدي عرار – فلسطين

- ماجستير في اللغة العربية وآدابها، تخصص علم الدلالة، الجامعة الأردنية، عام ١٩٩٥ م.
- دكتوراه في اللغة العربية وآدابها، تخصص: العلوم اللغوية واللسانيات، الجامعة الأردنية، عام ١٩٩٩م.
- أستاذ اللسانيات والعلوم اللغوية في جامعة بيرزيت – فلسطين.
- عميد كلية الآداب، جامعة بيرزيت – فلسطين.

الملخّص :

هذه مباحثةٌ أريد لها أن تكون تعريفًا بظاهرةٍ لسانيّةٍ في العربيّة، وهي اختلاف الأصل الاشتقاقيّ، وهي تتنزّل بين مستويين، بل ثلاثةٍ: الصّرفيّ، والمعجميّ، والنّحويّ، وقد ائتلفت من خمسة مطالب رئيسةٍ، أوّلها: "مهادٌ وتأسيسٌ"، وثانيها: "في مقاصد العنوان"، وثالثها: "استشراف أمثلةٍ دالّةٍ على هذه الظّاهرة في العربيّة"، ورابعها: "استشراف أثر الظّاهرة في التّلقّي والتّحليل في سياقاتٍ كلاميّةٍ"، وخامسها: "الموجّهات الكلّيّة"، وقد جهد الباحث في استشراف أجلى مواضع هذه الظّاهرة في العربيّة دون التّعريج على كلّ مثلها بالحصر والاستقصاء، محاولًا -من وجهةٍ أخرى- تلمّس البواعث المفضية إلى تخلّق ظاهرة اختلاف الأصل الاشتقاقيّ في العربيّة عامّةً، والمعجم العربيّ خاصّةً.

اختلاف الأصل الاشتقاقيّ فى العربيّة : المواضع والبواعث

أمثلةٌ جزئيّةٌ وموجّهاتٌ كلّيّةٌ

أوّلًا : مهادٌ وتأسيسٌ :

لقيام هذا البحث فى نفس صاحبه، وتخلّقه على ما هو عليه الآن، باعثان اثنان، أوّلهما ورود الباحث على حادثة وفود نفر على الرّسول الأكرم صلّى الله عليه وسلّم، فسألهم سؤال المستفهم عن نسبهم، فكان جوابهم: "نحن بنو غيّان"، فقال -صلّى الله عليه وسلّم- مستدركًا: "بل أنتم بنو رشدان"[(١)]؛ ذلك أنّه تكرّه لهم ما كان من تسميةٍ مرذولةٍ حملها – صلّى الله عليه وسلّم- على أنّها مشتقّةٌ من الغىّ، ولم يحملها على أنّها مشتقّةٌ من الغين الذي هو السّحاب[(٢)]، "فهل هذا إلّا كقول أهل الصّناعة إنّ الألف والنّون زائدتان، وإن كان -عليه السّلام- لم يتفوّه بذلك"[(٣)].

ولعلّنا إن رجعنا البصر تارةً أخرى إلى ذينك الوجهين وجدنا أنّ ثمّ دلالتين من وجهةٍ، ومشتركًا لفظيًّا حمّالًا لمعنيين صرفيّين ومعجميّين من وجهةٍ أخرى، وفيما يلي فضل بيانٍ:

- "غيّان: غ ي ن- فعّال": النّون أصليّةٌ، والوزن الصّرفيّ الذي أودع فيه الجذر هو "فعّال"، والمعنى الصّرفيّ: صيغة المبالغة، والمعنى المعجميّ: كثير الغين[(٤)].

(١) انظر: ابن جني، المنصف، ١/١٣٤، وقد ذكره في الخصائص، ١/٢٥١، وابن عصفور، الممتع في التصريف، ١٧٢.

(٢) انظر: ابن عصفور، الممتع، ١٧٢.

(٣) انظر: ابن جني، الخصائص، ١/٢٥١.

(٤) وقد تكون مأخوذة في سياق آخر من العطش، فالغين العطش، أو من =

- "غيّان: غ ي ي – فعلان": النّون زائدةٌ، والوزن الصّرفيّ الذي أودع فيه الجذر هو "فعلان"، والمعنى الصّرفيّ الصّفة المشبّهة، والمعنى المعجميّ: من خلقه الضّلال والغيّ، فنقول: رجل غاوٍ، وغوٍ، وغويٌّ، وغيّان.

وثانى ذينك الباعثين أنّه كان من الباحث أن أتى فى مباحثةٍ على ظاهرة المشترك الصّرفىّ فى العربيّة، فالتفت فى عجالةٍ إلى أثر هذا العامل فى تخلّق المشترك الصّرفىّ فى العربيّة، وتعدّد المعانى فيها فى سطور جدّ قليلة[1]، فأراد أن يكمل بحثه ذاك؛ إذ كان فرعًا فى فرع، ليغدو ههنا مباحثةً قائمةً برأسها، مشتملةً على تجليةٍ، وإحاطةٍ، وفضل بيانٍ.

المطلب الثّانى : فى مقاصد العنوان :

ارتضى الباحث لهذه المباحثة عنوانًا عريضًا وسمه بـ"اختلاف الأصل الاشتقاقىّ فى العربيّة: المواضع والبواعث: أمثلةٌ جزئيّةٌ وموجّهاتٌ كلّيّةٌ"، والظّاهر من هذا العنوان أنّه دائرٌ فى فلك ثلاثة أقطابِ مؤسّسةٍ:

- أوّلها: اختلاف الأصل الاشتقاقيّ (موضوع البحث).
- وثانيها: المواضع والبواعث (غاية البحث).

= الغثيان، فنقول: غانت نفسه تغين غينا: غثت، انظر: ابن منظور، لسان العرب، مادة "غين".

(١) انظر: مهدي عرار، ظاهرة تعدّد المعاني الصرفية في العربية، المجلة العربية للعلوم الإنسانية، العدد١١٣، جامعة الكويت، شتاء ٢٠١١م.

- وثالثها: الأمثلة الجزئيّة، والموجّهات الكلّيّة (منهج البحث).

أمّا قطب "اختلاف الأصل الاشتقاقيّ" فالمقصد منه أنّ لكلّ كلمةٍ فى العربيّة -ما خلا الأعجميّ والحروف- أصلًا اشتقاقيًّا تواضع عليه أهل الصّناعة بالجذر، ولكن قد يحدث أن تستوي كلمةٌ فى ثوب ظاهريٍّ متماثل يرتدّ إلى جذرين اشتقاقيّين أو أكثر، ومن ذلك "القائل"، و"ضاع"، و"حسّان"، وغير ذلك ممّا سيأتى عليه فضل بيانٍ، أمّا الحديث عن اشتقاق الأسماء كـالجبروت، والنّرجس، والتّرتب، ومذحج، ومعدّ[1]، وكثير من الأعلام، وغير ذلك من مثل ما أتى عليه ابن جنّى فى "المنصف"، فليس مطلبًا من مطالب هذا البحث.

أمّا قطب "المواضع والبواعث" فالمقصد منه محاولةٌ لاستشراف أجلى مواضع هذه الظّاهرة فى العربيّة دون التّعريج على كلّ مثلها بالحصر والاستقصاء، ومحاولةٌ -من وجهةٍ أخرى- لاستشراف البواعث المفضية إلى تخلّق هذه الظّاهرة فى العربيّة عامّةً، والمعجم العربىّ خاصّةً.

أمّا قطب "الأمثلة الجزئيّة والموجّهات الكلّيّة"، ففيه استصفاءٌ لمقولاتٍ كلّيّةٍ تفسّر ما ورد فى البحث، وتجمله، وبالجملة، فقطب "اختلاف الأصل الاشتقاقيّ" هو موضوعة البحث، وقطب "المواضع والبواعث" هو الغاية من البحث، وقطب "نماذج جزئيّة، وموجّهات كلّيّة" هو منهج البحث.

(١) انظر: ابن جني، المنصف، ١/١٠٤، ١٠٨، ١٢٩.

المطلب الثّالث : استشراف أمثلةٍ دالّةٍ على هذه الظّاهرة فى العربيّة

(٣-١) المثال الأوّل : الاسم :

كلمةٌ اختلف فى أصلها الاشتقاقىّ؛ ذلك أنّها ترتدّ إلى أصلين متغايرين، أوّلهما "س م و"، وثانيهما "و س م"، وفى كلّ توجيهٍ مغايرةٌ دلاليّةٌ، واشتقاقيّةٌ، وصرفيّةٌ.

- أمّا في الأوّل -أعني "س م و"- فالأصل فيه "سمو"، مثل: "قنو" و "أقناء"، ووزنه "افعٌ"، والذّاهب منه الواو "لام الكلمة"؛ لأنّ جمعه أسماءٌ، وتصغيره "سميّ"، وقد اختلف في تقدير أصل الاسم وفقًا لهذا التّوجيه، فقيل: "فِعْل"، و"فُعْل"، كقولنا: جذع وأجذاع، وقفل وأقفال(١).

- وأمّا في الثّاني - أعني "و س م"- فالأصل في "اسم" هو "وسم"، إلّا أنّ الفاء قد حذفت منه، والفاء هي الواو في "وسم"، وزيدت الهمزة في أوّله عوضًا عن المحذوف، فوزنه "اعلٌ"؛ لحذف الفاء منه.

ومن الطّريف حقًّا أنّ أوّل مسألةٍ من مسائل "الإنصاف فى مسائل الخلاف" هى القول فى اشتقاق الاسم، فقد ذهب الكوفيّون إلى أنّ "الاسم" مشتقٌّ من "الوسم" الذي هو العلامة، وذهب البصريّون إلى أنّه مشتقٌّ من السّموّ، وهو العلو(٢)، أمّا الكوفيّون فقد أقاموا حجّتهم

(١) انظر: ابن منظور، لسان العرب، مادة "سمو".
(٢) انظر: ابن الأنباري، الإنصاف ٦/١.

بأن قالوا: "إنّما قلنا إنّه مشتقٌّ من الوسم؛ لأنّ الوسم فى اللّغة هو العلامة، والاسم وسمٌ على المسمّى، فصار كالوسم عليه، فلهذا قلنا: إنّه مشتقٌّ من الوسم"(١)، ولذا قيل –وفقًا لهذا التّوجيه الاشتقاقيّ– إنّ الاسم سمةٌ توضع على الشّيء يعرف بها، وأمّا البصريّون فقد نصبوا حجّتهم بأن قالوا "إنّما قلنا إنّه مشتقٌّ من السّموّ؛ لأنّ السّموّ فى اللّغة هو العلوّ، يقال: سما يسمو سموًّا، إذا علا، ومنه سمّيت السّماء سماءً لعلوّها، والاسم يعلو على المسمّى، ويدلّ على ما تحته من المعنى"(٢)، فلمّا سما الاسم على مسمّاه، وعلا على ما تحته من معناه، دلّ على أنّه مشتقّ من السّموّ، لا من الوسم، والحقّ أنّ الكلام طويلٌ فى هذه المسألة، وبيان حجّة كلّ فريق مثبتٌ فى "الإنصاف"، والجواب عن كلمات كلّ فريقٍ كذلك.

(٣-٢) المثال الثّاني : الذّرّيّة – البريّة :

وفي مثال ثانٍ منتسب إلى هذه المباحثة الفرعيّة اختلف كثيرًا في أصل "الذّرّيّة"، ففيها أربعة أقوالٍ ينبني على كلّ قولٍ احتمالاتٌ ودلالاتٌ:

- أوّلها: "ذرأ".
- وثانيها: "ذرر".
- وثالثها: "ذرو".
- ورابعها: "ذري".

(١) انظر: ابن الأنباري، الإنصاف ١/٦.
(٢) انظر: ابن الأنباري، الإنصاف ١/٦.

أمّا الهمزة فمنها: ذرأ الله الخلق، ويكون أصلها "ذروؤة" بالهمزة على "فعولة"، فترك همز هذه الكلمة كما ترك همز "الخابية" من "خبأت"، و"النّبيّ" من "أنبأت"، و"البريّة" من "برأ الله الخلق"، ثمّ أبدلت الهمزة ياءً، والواو ياءً، وأدغمت الأخيرة في الياء الأولى، فغدت "ذريّة"، ويجوز أن يكون أصلها "ذريئة"، فخفّفت الهمزة بإبدالها ياءً، ثمّ أدغمت الياءان.

وأمّا "ذرر" فمنها كلمة الذّرّ، وهو صغار النّمل، وذلك لما ورد في الخبر: "إنّ الخلق كان كالذّرّ"، فهي، على هذا المحمل، منسوبةٌ إلى الذّرّ، فالياءان مورفيمٌ لاحقٌ دالٌّ على النّسب، ووزنها "فعليّة"، وضمّت الذّال من "ذريّة" في النّسب إلى "الذّرّ" كما ضمّت الدّال في "دهريٍّ" المنسوب إلى الدّهر، وهذا على خلاف القياس المتلئبّ المطّرد في النّسب.

وأمّا الواو والياء فمن: ذروت الحبّ وذريته؛ يقالان جميعًا، ومنه قوله -تعالى-: "فأصبح هشيمًا تذروه الرّياح"[(١)]، وهي حال الذّرّ أيضًا، فأصلها على هذا المحمل "ذروية"، على وزن "فعولة"، ثمّ فعل بها ما فعل في الوجه الأوّل، أعني إبدال الواو ياءً، فصارت "ذريّة"، وقيل: إنّما سمّوا ذريّة؛ لأنّ الله ذرأها على الأرض كما ذرأ الزّارع البذر[(٢)].

(١) الآية (الكهف، ٤٥).

(٢) انظر ما قيل فيها: السجستاني، نزهة القلوب، ٢٣٧، وابن الأنباري، البيان، ١٥٨/١، والقرطبي، الجامع، ٧٤/٢، وأبو حيان، البحر المحيط، ٥٤٣/١، والسمين الحلبي، الدر المصون، ٣٦١/١.

ويجوز أن تكون من "ذريت"، وهي لغةٌ في "ذروت"، ووزنها "فعيلة"، فأصلها "ذرييةٌ"، ثمّ أدغمت الياءان، والحقّ أنّ في اشتقاق "ذرّيّة" وتصريفها كلامًا طويلًا يحتاج النّاظر فيه إلى تأمّلٍ[(١)].

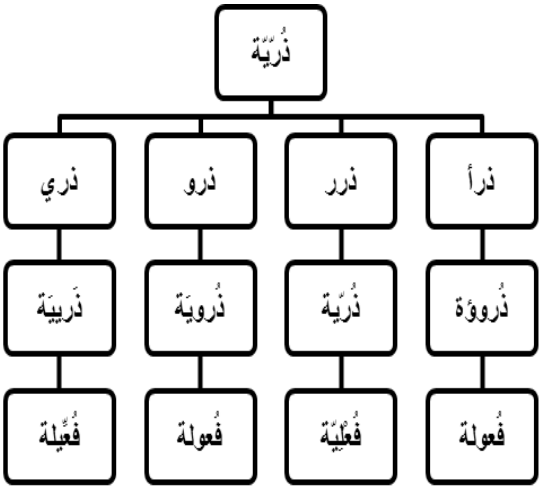

أمّا البريّة فمثالٌ آخر من مثل تباين باب القول على الأصل الاشتقاقيّ؛ إذ إنّها ترتدّ إلى جذر "ب ر أ"، والمعنى المعجميّ المتعيّن منها "الخلق"، فالله البارئ، وأكثر العرب والقرّاء على ترك همزها لكثرة ما جرت على الألسنة، وهي على هذا التّوجيه "فعيلة" بمعنى "مفعولة"[(٢)]، وقد جاء في "الصّحاح" أنّ الجمع البرايا والبريّات، وأنّنا نقول: برأه الله يبرؤه، ثمّ ترك الهمز فيها تخفيفًا، فقيل: براه الله يبروه بروًا: خلقه[(٣)]، والدّليل على أنّ الأصل الهمز قولهم: البريئة، بتحقيق الهمز[(٤)].

(١) انظر: السمين الحلبي، الدر المصون، ٣٦١/١.

(٢) انظر: ابن قتيبة، تفسير غريب القرآن، ١٥.

(٣) انظر: الجوهري، الصحاح، مادة "برأ"، وابن منظور، لسان العرب، مادة "بري".

(٤) انظر: ابن منظور، لسان العرب، مادة "بري".

وقد ترتدّ إلى الجذر "ب ر ي"، ولذلك لم تهمز، والمعنى المعجميّ أنّها مأخوذةٌ من البرى الذي هو التّراب، والبرى والورى واحدٌ؛ فثمّ تعاورٌ بين الباء والواو في كلم العربيّة[١].

(٣-٣) المثال الثّالث : الشّيطان :

وممّا تعدّد أصله الاشتقاقيّ في العربيّة كلمة "الشّيطان"؛ ذلك أنّها تَرتدّ إلى أصلين: أوّلهما "ش ط ن"، وعلى هذا التّوجيه يغدو وزنها "فيعالًا"، والنّون أصليّة، والمعنى المعجميّ الخبيث، وكلّ عاتٍ متمرّدٍ من الجنّ والإنس والدّوابّ[٢]، وهو توجيه ابن قتيبة[٣]، وثانيهما "ش ي ط"، وعلى هذا التّوجيه وزنها "فعلان"، والنّون زائدةٌ، والمعنى المعجميّ مستقًى من: شاط يشيط؛ إذا هلك واحترق، وعند الأزهريّ الأوّل أظهر[٤].

وقد أتى على الدّلالتين المنبعثتين من تباين الأصل الاشتقاقيّ الرّاغب وابن الأثير[٥]، وممّا ينبني على ما تقدّم من تحليلٍ معجميٍّ

(١) انظر: ابن منظور، لسان العرب، مادة "بري".
(٢) انظر: ابن منظور، لسان العرب، مادة "شطن".
(٣) انظر: ابن قتيبة، تفسير غريب القرآن، ٢٤.
(٤) انظر: الأزهري، تهذيب اللغة، مادة "شطن".
(٥) انظر: الراغب، معجم مفردات ألفاظ القرآن، ٢٩٣، فقد قال: "الشيطان النون فيه أصلية، وهو من "شطن"...، وقيل: بل النون فيه زائدة من شاط يشيط: احترق غضبا، فالشيطان مخلوق من النار كما دل عليه: "وخلق الجان من مارج من نار"، الآية (الرحمن، ١٥)، وانظر كلام ابن جني في المنصف حولها، ١/١٣٥، وابن الأثير، النهاية، ٢/٤٧٥.

يعقبه تحليلٌ صرفيٌّ تباين باب القول على الكلمة نحويًّا، فإذا كانت النّون أصليّةً، وجعلت الكلمة من باب "فيعال" من قولهم: تشيطن الرّجل، وجب صرفها، وإن كانت النّون زائدةً من باب "فعلان"، وجب منعها من الصّرف(١).

(٣-٤) المثال الرّابع : الإنسان – الملائكة :

في هذه المباحثة الفرعيّة وقفةٌ عند أصلي كلمتي "إنسانٍ"، و"ملائكة"، الاشتقاقيّين، ومن وجوه القول على الأولى أنّها ترتدّ إلى جذر "ن س ي"، والأصل في "إنسان": "إنسيان"، والوزن على هذا التّوجيه "إفعلان"، ووزن "إنسان" هو "إفعان"، ودليل أهل هذا الرّأي من القول ما يجري عليها آن تصغيرها؛ إذ قيل في الإنسان: أصله إنسيان، لأنّ العرب قاطبةً قالوا: تصغيره أنيسيان"(٢)، إلّا أنّه لمّا كثر في كلامهم، وجرى على ألسنتهم، حذفوا منه الياء التي هي اللاّم لكثرته في الاستعمال، فغدت بعد الحذف: "إنسان"، والحذف لكثرة الاستعمال كثيرٌ في كلام العرب؛ كقولهم: "أيش" في" "أيّ شيءٍ"، و"ويلمّه" في: "ويل أمّه"(٣).

وقد أتى على هذا التّوجيه ابن قتيبة في تفسيره غريب القرآن، ملمحًا إلى أنّه إنّما سمّي إنسانًا لأنّه عهد إليه فنسي(٤)، وقد زيدت

(١) انظر: ابن الأثير، النهاية، ٤٧٥/٢، وقد قدم كون النون أصلية، وابن منظور، لسان العرب، مادة "شطن".

(٢) انظر: الأزهري، تهذيب اللغة مادة "أنس"، وابن منظور، لسان العرب، مادة "أنس".

(٣) انظر: ابن الأنباري، الإنصاف، ٨٠٩/٢.

(٤) انظر: ابن قتيبة، تفسير غريب القرآن، ٢٢، وابن منظور، لسان العرب، مادة "أنس".

الياء في تصغيره كما زيدت في تصغير "ليلة" فقالوا: لييلة، و"رجل"، فقالوا: رويجل[١]، ولعلّ هذا التّوجيه هو مذهب جلّ الكوفيّين؛ إذ قالوا إنّه مشتقٌّ من النّسيان، وعلى ذلك فالهمزة زائدةٌ، والوزن الصّرفيّ المودع في هذا الجذر هو "إفعان".

وقد أتى علماء العربيّة على توجيهٍ آخر في بيان أصل اشتقاق هذه الكلمة، ومن ذلك أنّها ترتدّ إلى الجذر "أ ن س"، وفي عبارةٍ للأزهريّ جامعةٍ يتلمّس ما نحن فيه قال: "وأصل الإنس والأنس والإنسان من الإيناس، وهو الإبصار، يقال: أنسته وأنسته، أي: أبصرته، وقيل للإنس: إنسٌ؛ لأنّهم يؤنسون، أي: يبصرون، كما قيل للجنّ: جنّ؛ لأنّهم لا يؤنسون، أي: لا يرون"[٢]، ولأنّ الهمزة في "الإنس" أصليّة، فهي كذلك في "إنسان"، فهي فاء الكلمة، وهذا مذهب البصريّين؛ إذ جنحوا إلى أنّ وزنه "فعلان"[٣].

ومستصفى القول ممّا تقدّم بيانه أنّ لهذه الكلمة جذرين ترتدّ إليهما: أوّلهما دالٌّ على الظّهور، وثانيهما دالٌّ على النّسيان، ولكلٍّ منهما وزنٌ صرفيٌّ، وجذرٌ اشتقاقيٌّ، ومعنًى معجميٌّ.

أمّا الكلمة الثّانية في هذا المثال الذي نحن فيه فتباين وجه القول على أصل "ملائكة" الاشتقاقيّ، وحسبي في مفتتح هذه المعالجة الإلماحة إلى عبارة العكبريّ ملتفتًا إلى ما فيها من تعدّدٍ اشتقاقيٍّ،

(١) انظر: ابن قتيبة، تفسير غريب القرآن، ٢٢، وابن الأنباري، الإنصاف، ٨٠٩/٢.
(٢) انظر: الأزهري، تهذيب اللغة، مادة "أنس".
(٣) انظر: ابن الأنباري، الإنصاف، ٨١١/٢.

معرّجًا على ذلك بقوله: "مختلفٌ في واحدها وأصلها"[1]؛ ذلك أنّها تردّدت بين أربعة جذورٍ:

- أوّلها: "م ل ك"، فواحدها على هذا المذهب "ملكٌ"، من الملك، وهي القوّة، فالميم هي فاء الكلمة، فلا حذف، ولا قلب مكانيّ، و"ملكٌ" ممّا يستوي فيه الواحد والجمع، ولكنّه جمع شاذًّا على "فعائلة"، "وكأنّهم توهّموا أنّه "ملاكٌ" على وزن "فعال"، وقد جمعوا فعالًا المذّكر والمؤنّث على "فعائل" قليلًا[2].

- وثانيها "أ ل ك"، وواحدها "مألك" على مثال "مفعل"؛ لأنّه مشتقٌّ من "الألوكة" التي هي الرّسالة، فالهمزة على هذا المنحى فاء الكلمة، والهمزة عينٌ، ثمّ أخّرت فجعلت بعد اللاّم، فغدا مقلوبًا، جعلت فاؤه مكان عينه، وعينه مكان فائه، فقيل: ملأك، فوزنه الآن "معفل"، والجمع "ملائكة" على مثال "معافلة".

- وثالثها "ل أ ك"، فاللام فيه هي الفاء، والهمزة هي العين، وأصل "ملك": "ملأك" من غير قلبٍ مكانيٍّ، فخفّف بنقل الحركة، والحذف إلى "فعل"، فوزن جمعه على هذا المنحى "مفاعلة".

(١) انظر: العكبري، التبيان، ١/٤٧.

(٢) يذهب بعض الدراسين إلى أنّ "الملك" واحد الملائكة، وأنه لفظ آرامي الأصل بصيغة اسم المفعول، وأن التاء للعجمة، انظر: محمد التونجي، المعجم الذهبي في الدخيل على العربي، ط١، مكتبة لبنان ناشرون، بيروت، ٢٠٠٩م، ٥٦٤.

- ورابعها: "ل ا ك: يلوك"؛ إذا أدار الشّيء في فيه، فكأنّ صاحب الرّسالة يديرها في فيه، فهو "مفعل"، وعلى هذا المنحى فأصل "ملك: ملاك"؛ مثل "معاد"، ثمّ حذفت عينه تخفيفًا، فصار "ملائكة"، وهذا مثل "مقاولة"، فأبدلت الواو همزةً، كما أبدلت واو مصائب[1].

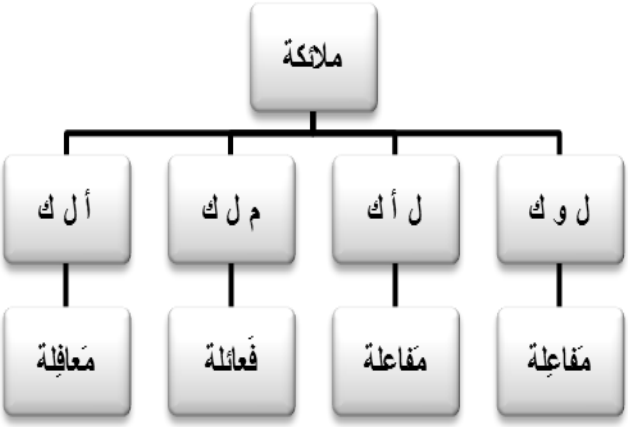

(٣-٥) المثال الخامس: ممّا هو من نحو: "محيصٍ"، و"محيقٍ"، و"معينٍ"، و"مخاضٍ":

وهذا من الأمثلة المطّردة في العربيّة المشتملة أمثلتها على هذه الظّاهرة، وفيما يلي فضل بيانٍ:

- "محيص": "م ح ص" – "ح ي ص".
- "محيق": "م ح ق" – "ح ي ق".

(١) انظر: العكبري، التبيان، ٤٧/١، وابن الأنباري، البيان، ٧٤/١، وأبو حيان، البحر المحيط، ٢٨٤/١، وابن منظور، لسان العرب، مادة "ألك"، و"لأك"، و"ملك".

- "معين": "م ع ن" – "ع ي ن".
- "مخاض": "م خ ض" – "خ و ض".

في المثال الأوّل يظهر أنّ كلمة "محيص" مشتقّةٌ إمّا من "ح ي ص"، وإمّا من "م ح ص"، ومودعةٌ في صيغتين صرفيّتين لكلّ واحدةٍ وزنٌ قائمٌ برأسه، أولاهما: "مفعل": محيص: "ح ي ص"، والمعنى: المهرب والمحيد، وثانيتهما: "فعيل": محيص: "م ح ص"، والمعنى: الممحوص والمحيص: الشّديد الفتل، أو الشّديد الخلق[1].

وكذلك "محيق" التي لها جذران، وهما "م ح ق"، و"ح ي ق"، ووزنها إمّا أن يكون "فعيلا" بمعنى "مفعول" إذا كانت من "م ح ق"، وإمّا أن يكون "مفعلا" أو "مفعولا" إذا كانت من "ح ي ق"، ولها معنيان معجميّان يتعيّن كلّ واحدٍ منهما بتعيين الأصل الاشتقاقيّ، ويختلف باختلافه، فالشّيء المحيق "ح ي ق" المدلوك المملّس، والشّيء المحيق من "م ح ق": الممحوق الذي ذهبت بركته[2].

أمّا "معينٌ" فشأنها شأن ما تقدّم، فقد تكون من "م ع ن"، أو من "ع ي ن"، وآن إيداعهما في صيغتي "فعيل"، و"مفعول" يتماهيان فيلتقيان في صيغةٍ موهمةٍ مرتدّةٍ إلى جذرين، وحمّالةٍ وزنين، ومحتملةٍ معنيين، فالمعين إذا كانت من "م ع ن" غدا وزنها "فعيلا"، والمعنى الماء السّائل الجاري، ومردّ ذلك المعنى –كما يقرّر ابن منظورٍ– إلى السّهولة، وإذا كانت من "ع ي ن" فوزنها "مفعول"، وأصلها "معيون"؛ أي: تراه العيون[3].

(١) انظر: ابن منظور، لسان العرب، مادة "م ح ص"، و"ح ي ص".
(٢) انظر: انظر هذه المعاني: ابن منظور، لسان العرب، مادة "محق"، و"حيق".
(٣) انظر: ابن منظور، لسان العرب، مادة "معن"، و"عين".

لعلّه يحسن الاكتفاء بما قدّمت، فالأمثلة كثيرةٌ في هذا الباب، وحسبي ما مثّلت وشرحت، ويبقى حقًّا عليّ استكمالًا لتجلية هذا الموضع الإشارة إلى أنّ هذه الظّاهرة تتجلّى في الفعل الثّلاثيّ الصّحيح الذي فاؤه ميمٌ، والفعل الثّلاثيّ المعتلّ الأجوف من نحو "م ح ص"، و"ح ي ص" وما سار بركبهما.

(٣-٦) المثال السّادس: ممّا هو من نحو: "سبّاءٌ"، و"نسّاءٌ"، و"صبّاءٌ"، و"بدّاءٌ"

وفي هذا المثال يظهر اطّرادٌ ثابتٌ في طائفةٍ من كلم العربيّة ترتدّ إلى أصلين متغايرين، وموضع ذلك الفعلان الثّلاثيّان: الصّحيح المهموز، والمعتلّ النّاقص، فعند إيداعهما في قالب "فعّال" يتماهيان، وتغدو ثمّ كلمةٌ واحدةٌ مرتدّةٌ إلى جذرين اشتقاقيّين، ودلالتين معجميّتين، في صيغةٍ صرفيّةٍ واحدةٍ، ومثال ذلك "نسّاءٌ"، و"سبّاءٌ"، وما سار بركبهما، فعند رجع النّظر في "نسّاءٍ" -على سبيل التّمثيل لا الحصر- يظهر بجلاءٍ:

- أنّها صيغةٌ صرفيّةٌ على وزن "فعّال" يراد بها المبالغة أوّلًا.
- وأنّها مرتدّةٌ إلى جذرين ثانيًا، وهما: "ن س أ"، و"ن س ي".
- وأنّ لها -أعني الكلمة- دلالتين معجميّتين ثالثًا، وهما كثير النّسيان، وكثير التّأخير والإرجاء.

ومثلها "سبّاءٌ" الحاملة دلالتين معجميّتين: من السّبأ والسّبيئة التي هي الخمر، والسّبّاء بائع الخمر[(١)]، ومن السّبي الذي هو الأسر:

(١) انظر: ابن منظور، لسان العرب، مادة "سبأ".

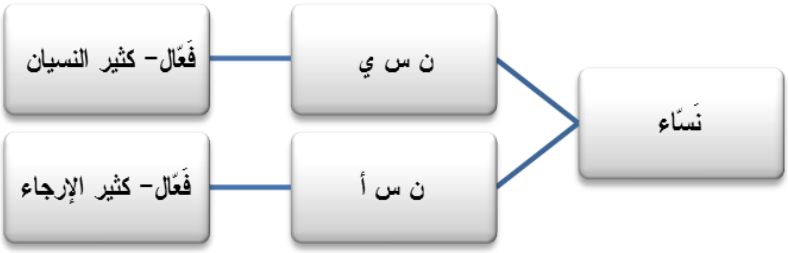

وليس يخفى أنّ ما تقدّم يجري على:

- "صبّاءٍ: "صبا"، و"صبأ": "ص ب و" – "ص ب أ".
- و"بدّاءٍ": "بدا"، و"بدأ": "ب د و" – "ب د أ".

(٣-٧) المثال السّابع: ممّا هو من نحو "تمطّى"، و"تقضّى"، و"تصدّى" :

في هذه المباحثة الفرعيّة تجليةٌ لنمطٍ يكاد يكون متلئبًّا في العربيّة؛ ذلك أنّ الأفعال الماضية المعتلّة الآخر على مثال "تفعّل" يمكن أن ترتدّ إلى أصلين اشتقاقيّين، أوّلهما ما هي عليه من شكلٍ ظاهريٍّ، وعندها تكون لامها في الجذر الاشتقاقيّ حرف علّةٍ، وقد ترتدّ إلى جذرٍ ثلاثيٍّ آخر صحيحٍ مضعّفٍ، ومردّ التّجافي عن التّضعيف، والاستعاضة عنها بحرف العلّة، إلى كراهة توالي ثلاثة أمثالٍ، وفيما يلي فضل بيانٍ مجلٍ:

تمطّى: يقع تحتها جذران اثنان، أوّلهما "م ط و"، وثانيهما "م ط ط"، أمّا على الوجه الأوّل فالمعنى المتعيّن هو التّمطّي الذي هو التّبختر ومدّ اليدين في المشي، أمّا على الوجه الثّاني فالكلمة مشتقّةٌ من المطّ، والمعنى المتعيّن نفسه، وعليه حمل قوله –تعالى-: ﴿ثُمَّ

ذَهَبَ إِلَىٰٓ أَهۡلِهِۦ يَتَمَطَّىٰٓ ﴿٣٣﴾ [القيامة: ٣٣] (١)، وقد رجّح ابن قتيبة المعنى الثّاني، وهو التّمطّط، جانحا إلى أنّ الطّاء قد قلبت ياءً(٢)، أمّا الرّاغب فلم يأت إلاّ على المعنى الأوّل، ولم ير غيره(٣).

ومن مثل ما تقدّم من باب القول على تباين الأصل الاشتقاقيّ "تصدّى"؛ ذلك أنّها حمّالةٌ لمعنيي جذرين، أوّلهما: "ص د د"، وعلى هذا فإنّ "تصدّى" أصلها "تصددّ"؛ من الصّدّ، وهو ما استقبلك، وصار قبالتك، ونظيره: داري صدد داره؛ أي: قبالتها، و"صدد" منصوبٌ على الظّرف، وثانيهما: "صدى"، وهو العطش، والتّقدير الكلّيّ: التّعرّض كما يتعرّض العطشان للماء، والمصاداة: المعارضة(٤)، والحقّ أنّ المضيّ مع هذه الأمثلة ضربٌ من التّطويل، فقد اكتفيت بما أبقيت عمّا ألقيت، وذلك نحو "تقضّى"، و"تظنّى" وغيرها.

وقد أتى صاحب "لسان العرب" على تفسيرٍ لمثل هذه المواضع لمّا ورد على مادّة "ق ض ض"، فقال في عبارةٍ دالّةٍ مبينةٍ عمّا أنا خائضٌ فيه: "وانقضّ الطّائر، وتقضّض، وتقضّى على التّحويل... وربّما قالوا: تقضّى يتقضّى، وكان في الأصل تقضّض، ولما اجتمعت ثلاث ضاداتٍ قلبت إحداهنّ ياءً"(٥).

(١) الآية (القيامة، ٣٣).
(٢) انظر: ابن قتيبة، تفسير غريب القرآن، ٥٠١.
(٣) انظر: الراغب، معجم مفردات القرآن، ٥٢٤.
(٤) انظر: القرطبي، الجامع، ٢٠/١٤٠.
(٥) انظر: ابن منظور، لسان العرب، مادة "قضض".

(٣-٨) المثال الثّامن : ممّا هو من نحو :

- "غيّان"، و"حسّان".
- و"سيفان"، و"ريعان".
- و"حيّان"، و"طيّان".

وفي هذا المثال يتجلّى ملحظ تباين الأصل الاشتقاقيّ الذي يكاد يكون مطّردًا في صيغة "فعلان" في حالاتٍ مخصوصةٍ، فقد يحدث اشتباهٌ بين كون النّون أصليّةً، أو زائدةً، وهذا أظهر في اشتقاق الفعل الثّلاثيّ المضعّف الذي هو على نحو "عفّ"، و"حسّ"؛ إذ سيتماهي آن إيداعه في قالب "فعلان" مع الأفعال الثّلاثيّة المنتهية بالنّون مثل: "عفّ- عفن"، و"حسّ –حسن"، ولذا يغدو بالمكنة القول إنّ كلمة "حسّان" وما شاكلها حمّالةٌ وزنين صرفيّين، وأنّ هذا التّقرير قائمٌ على تبيان أصلها الاشتقاقيّ، فقد تكون مشتقّةً من "ح س ن"، وبذا تغدو النّون أصليّةً، والوزن الصّرفيّ "فعّال"، وقد تكون، من وجهةٍ اشتقاقيّةٍ أخرى، مشتقّةً من "ح س س"، وبذا يغدو الأمر بالضّدّ، فالنّون مزيدةٌ ليست أصلًا من أصول الكلمة، والوزن الصّرفيّ "فعلان"، وينبني على ذلك التّقرير أن يكون هذا محتكمًا من محتكمات الدّرس النّحويّ عامّةً، ودرس الممنوع من الصّرف خاصّةً، فبالاعتبار الأوّل تكون الكلمة مصروفةً، وبالاعتبار الثّاني تكون الكلمة ممنوعةً من الصّرف. وكذلك شأن "عفّان"، و"غيّان" التي كان لها قصّةٌ مع رسول الله صلّى الله عليه وسلّم، بل كانت باعثًا من بواعث تخلّق هذا البحث في نفس صاحبه.

أمّا الشّطر الثّاني من هذا الموضع فممّا جاء على نحو "سيفان"، و"ريعان"، فقد تكون مشتقّةً من السّيف، وهو الطّويل الممشوق، ووزنها "فعلان"، وقد تكون مشتقّةً من "السّفن"، وهو القشر، ووزنها على هذا النّحو "فيعالٌ"[(١)]. وما جرى على "سيفان" فإنّه يجري على "ريعان":

- المرتدّة لجذرين اشتقاقيّين، هما "ر ي ع"، و"ر ع ن"[(٢)].
- والمسكوكة في صيغتين صرفيّتين هما "فيعالٌ"، و"فعلان"، فعلى الأولى من "رعن"، وعلى الثّانية من "ريع"[(٣)].
- والحمّالة لدلالتين معجميّتين، هما: ريعان الشّباب: أوّله وأفضله، والرّيع الزّيادة والنّماء[(٤)]، والثّانية من قول العرب: ريعان الجبل: الأنف البارز يتقدّم منه[(٥)].

أمّا في الشّطر الثّالث من المثال الثّامن فممّا جاء على نحو "حيّان" و"طيّان"، وتفسير ذلك أنّ كلمة "حيّان" –على سبيل التّمثيل– قد تعود في أصلها الاشتقاقيّ إلى الجذر "ح ي ي"، فهي دالّةٌ على الحياة، ووزنها "فعلان"، والنّون على هذا المحمل زائدةٌ، وقد تكون مشتقّةً من الجذر "ح و ي"، وأصلها المتقادم "حويان"، فقلبت الواو ياءً كما في "طيّان: طويان"، فغدت "حيّان"، والنّون كذلك زائدةٌ، وقد تكون مشتقّةً من "ح ي ن"، والوزن الصّرفيّ "فيعالٌ"، والنّون على هذا

(١) انظر: ابن سيده، المخصص، ١٦/١٨٥.
(٢) انظر ما قاله فيها: ابن جني، المبهج، ٦١.
(٣) انظر: ابن سيده، المخصص، ١٦/١٨٥.
(٤) انظر: ابن منظور، لسان العرب، مادة "ريع".
(٥) انظر: ابن منظور، لسان العرب، مادة "رعن".

المحمل أصليّةٌ، والوجه عند ابن جنّي أن تكون نونه زائدةً لترك صرفه[١].

ولابن جنّي وقفاتٌ معجبةٌ فيما آخره ألفٌ ونونٌ؛ فقد قرّر أنّه إذا "وجدت كلمةٌ في صدرها ثلاثة أحرفٍ من الأصل، وفي آخرها ألفٌ ونونٌ، فاقض بزيادة الألف والنّون وإن لم تعرف الاشتقاق لكثرة ما جاءتا زائدتين فيما عرف اشتقاقه نحو "سرحان"، و"سعدان"[٢]، ويتحوّط ابن جنّي محترسًا ممّا ينقض ما يقول؛ إذ قد يوجد من كلم العربيّة ممّا انتهى بألفٍ ونونٍ أصليّتين، فليس "يريد أنّك كلّما وجدت اسمًا في آخره ألفٌ ونونٌ قضيت بزيادتهما، هذا خطأٌ، ألا ترى أنّ النّون في "فدانٍ، و"عنانٍ"، و"سنانٍ" لامٌ، وليست زائدةً... وكذلك لو جاء شيءٌ نحو "رمّان، ومرّان" لم تقض بزيادة النّون إلاّ بثبتٍ"[٣].

(٣-٩) المثال التّاسع : ممّا هو من نحو "جائرٍ"، و"سائلٍ" :

وهذا من المواضع المطّردة في نظام العربيّة المسلمة إلى اتّفاقٍ في المباني، وافتراقٍ في المعاني؛ إذ إنّ كلّ كلمةٍ في عنوان هذه المباحثة الفرعيّة حمّالةٌ معنيين، والظّاهر أنّ مردّ ذلك إلى تباين الأصل الاشتقاقيّ، فكلّ كلمةٍ ممّا تقدّم آنفًا مشتقّةٌ من فعلٍ ثلاثيٍّ منتسبٍ إلى أصلٍ ثلاثيٍّ معتلّ العين، أو مهموزها، ونواميس اللّغة تقتضي عند تفريغ هذه المادّة في صيغة اسم الفاعل أن يستوي الأصلان في هيئةٍ واحدةٍ، مع وجود بونٍ بينهما عريضٍ، ويبقى هذا النّاموس اللّغويّ

(١) انظر: ابن جني، المبهج، ٢٦.
(٢) انظر: ابن جني، المنصف، ١/١٣٣.
(٣) انظر: ابن جني، المنصف، ١/١٣٤.

النّافذ مدخلًا من مداخل تخلّق هذه الظاهرة التي نحن فيها، فالسّائل مثلًا قد تكون مشتقّةً من "سال"، أو من "سأل"، وكذلك "الجائر"، وما سار بركب هذين الفعلين الثّلاثيّين المتماثلين إلاّ في عينيهما، على أن يكون أحدهما معتلّ العين، والآخر مهموزها.

(٣-١٠) المثال العاشر: ممّا هو من نحو "قال"، و"مان"، و"صار"، و"ضاع":

في هذا الموضع الأخير من مواضع تلمّس تجلّيات تباين الأصل الاشتقاقيّ يظهر اطّرادٌ آخر متلئبٌّ تؤذن به نواميس العربيّة؛ ذلك أنّ في كلّ مفردةٍ من مفردات هذه المجموعة وما سار سيرها تردّدًا بين أن تكون في أصلها الاشتقاقيّ الصّرفيّ واويّةً أو يائيّةً، ومستصفى القول أنّه قد يحدث أن يوجد أصلان اشتقاقيّان يتوسّط أحدهما واوٌ، وثانيهما ياءٌ، فيلتقيا على هيئةٍ واحدةٍ متماثلةٍ عند صوغ الفعل الماضي، ومثال ذلك "قال"، فقد تكون الألف أصلها واوٌ "قول: قال- يقول"، ومنها: قال الرّجل قولًا، وقد يكون "قيل: قال -يقيل"، ومنه: قال الرّجل مقيلًا، إذا نام وقت القيلولة، وقواعد الصّرف العربيّ تؤذن بتحويل عين ما هذه حاله إلى ألفٍ، لتصبح الألف منقلبةً في بنيتها العميقة عن واوٍ أو ياءٍ، وفي حال كونها عن واوِ الفعل له معنى، وفي حال كونها عن ياءٍ فثمّ معنًى آخر مغايرٌ، "والألف لا تكون أصلًا أبدًا، إنّما هي زائدةٌ، أو بدلٌ ممّا هو نفس الحرف، ولا تكون أصلًا البتّة في الأسماء ولا في الأفعال"[(١)]، والحقّ أنّ ما قيل على اختلاف الأصل الاشتقاقيّ لكلمة "قال" يجري على طائفة الكلم الأخرى من نحو "ضاع: ض و ع- ض ي ع"، و"مان: م ي ن – م و ن"، و"صار: ص و ر – ص ي ر".

(١) انظر: ابن جني، المنصف، ١/١١٨.

وبعد، فتلك عشرةٌ كاملةٌ، أتيت فيها على أمثلةٍ دالّةٍ على ما البحث معقودٌ له وعليه، ولعلّه يحسن بي أن أختم هذا المطلب الثّالث من هذه المباحثة العريضة بالإلماحة إلى أمرين، أوّلهما أنّ المقصد من هذا العرض التّحليليّ المتقدّم بيانه تلمّس أمثلةٍ لا استقصاءٌ وحصرٌ، فلست أزعم البتّة أنّني أتيت على كلّ مثل هذه الظّاهرة؛ ظاهرة تباين الأصل الاشتقاقيّ في العربيّة حتّى تفرّستها، فأحصيتها عددًا، فليس هذا غرضًا، لا ولا مطلبًا من المطالب التي أنشئت لها هذه المباحثة، وإنّما أردت أن آتي على كلماتٍ تتجلّى فيها هذه الظّاهرة، وأنماطٌ تكاد تكون مطّردةً في نظام العربيّة، ونواميس اللّغة الفاعلة في تشكيل أبنية الكلم خاصّةً، والاشتقاق العربيّ عامّةً.

وثاني ذينك الأمرين أنّ من مقاصد هذا المطلب الذي نحن فيه أن يكون توطئةً لما بعده، فما تقدّم استشرافٌ للظّاهرة في كلماتٍ سائحةٍ مفردة، ليعقب ذلك استشراف للظّاهرة في سياقاتٍ كلاميّةٍ مخصوصةٍ للوقوف عند أثر هذه الظّاهرة في التّلقّي والتّحليل الدّلاليّ في تلكم السّياقات.

المطلب الرّابع: استشراف أثر الظّاهرة في التّلقّي والتّحليل في سياقاتٍ كلاميّةٍ:

يأتي هذا المطلب الرّابع إكمالًا لما تقدّم، والمقصد الرّئيس منه التّعريج على سياقاتٍ كلاميّةٍ من قرحِ شتّى، تتجلّى في بعض كلماتها ظاهرة تباين الأصل الاشتقاقيّ، وذلك للوقوف على أثر هذه الظّاهرة

في التّلقّي والتّفسير أوّلًا، وبيان أثرها على الصّعيد الصّرفيّ والنّحويّ فضلًا عن المعجميّ ثانيًا، ولعلّي مكتفٍ بستّة سياقاتٍ للوفاء بما قرّرته آنفًا:

(٤-١) **السّياق الأوّل**: قول الحقّ -تقدّس اسمه- في التّنزيل العزيز: ﴿وَقَدْ خَابَ مَن دَسَّىٰهَا﴾[(١)]:

موضع النّظر في هذا السّياق كلمة "دسّاها"؛ ذلك أنّها حمّالةٌ لمعنيين، ولمّا أتى عليها اللّغويّون والمفسّرون تباينوا في تلقّيها وفهمها تباينًا مردّه إلى تباين القول على أصلها الاشتقاقيّ، فمنهم من اكتفى بوجهٍ واحدٍ كالرّاغب الأصفهانيّ، والسّمين الحلبيّ[(٢)]، ومنهم من ارتضى الوجهين الدّلاليّين جنبًا إلى جنبٍ كالنّحّاس والفيروزأباديّ[(٣)]، فقد تكون مشتقّةً من الفعل "دسّى" الذي جذره "د س و"، وقد تكون مشتقّةً من الفعل "دسس" الذي جذره "د س س"، ولا ريب أنّ ثمّ بونًا بين الاشتقاقين جليًّا، أمّا على الوجه الأوّل فالفعل "دسّى" رباعيٌّ معتلٌّ على مثال "فعّل"، والمعنى المتعيّن منه: دسى يدسى ودسى: إذا استخفى، وفي سياقها الشّريف: خذلها بارتكاب المعاصي[(٤)]، وأمّا على الوجه الثّاني فالفعل "دسّس" رباعيٌّ مضعّفٌ على مثال "فعّل"،

(١) الآية (الشمس، ١٠).
(٢) انظر: الراغب، معجم مفردات القرآن الكريم، ١٩٠، والسمين، الدر المصون، ٥٣١/٦.
(٣) انظر: النحاس، إعراب القرآن الكريم، ٢٣٦/٥، والفيروزأبادي، بصائر ذوي التمييز، ٥٩٩/٢.
(٤) انظر: النحاس، إعراب القرآن الكريم، ٢٣٦/٥، وابن منظور، لسان العرب، مادة "د س و".

والمعنى: دسّ نفسه، فأخفاها بالفجور والمعصية[١]، والأصل فيه "دسّست"، فقلبت السّين ياءً؛ كما قالوا: قصّيت أظفاري، أي: قصصتها، وهو مذهب ابن قتيبة، والرّاغب، والقرطبي[٢]، والمعاني المحتملة:

- دسّها الله -عزّ وجلّ- بالمعصية.
- دسّ الرّجل نفسه في المعصية والفجور.
- دسّ الرّجل نفسه فأخفاها، فالفاجر خفيّ المكان، ويقابل ذلك من زكّاها الذي علّى نفسه ورفعها.
- دسّ الرّجل نفسه في جملة الصّالحين وليس منهم[٣].

(٤-٢) السّياق الثّاني : ﴿فَدَلَّىٰهُمَا بِغُرُورٍ﴾[٤]:

أمّا في هذا السّياق الشّريف فموضع التّمثّل كلمة "دلّاهما"؛ والحقّ أنّها محتملةٌ يقع تحتها معنيان معجميّان، ومردّ ذلك إلى تباين الأصل الاشتقاقيّ، وقد أذن اشتراك كلمة "فدلّاهما" بين أصلين اشتقاقيّين متباينين بتردّد بعض المفسّرين بينهما؛ ذلك أنّها محتملةٌ أن تكون في أصلها الاشتقاقيّ من "د ل و"، أو أن تكون من "د ل ل"، وليس يخفى أنّ ثمّ بونًا بين المعنيين عريضًا، أمّا الطّبريّ فلم يذهب إلّا إلى

(١) انظر: السجستاني، نزهة القلوب، ٢٣٠.
(٢) انظر: ابن قتيبة، تفسير غريب القرآن، ٥٣٠، والراغب، معجم مفردات القرآن، ١٩٠، والقرطبي، الجامع، ٥٣/٢٠.
(٣) انظر هذه الأقوال: القرطبي، الجامع، ٥٢/٢٠.
(٤) الآية (الأعراف، ٢٢).

أصلٍ اشتقاقيٍّ واحدٍ، وهو "د ل و"، جانحًا إلى أنّ هذا معنى مجازيٌّ، مفسّرًا معنى الحقّ -تعالى-: "فدلّاهما بغرورٍ" قائلا: "فخدعهما بغرورٍ، يقال منه: ما زال فلان يدلّي فلانًا بغرورٍ، بمعنى: ما زال يخدعه بغرورٍ، ويكلّمه بزخرفٍ من القول باطل"[(١)]، وقد فسّر ابن منظورٍ هذا المجاز بأنّ أصله أنّ الرّجل العطشان يدلّى في البئر ليروى من مائها فلا يجد، فيكون مدلّيًا فيها بالغرور، فوضعت التّدلية موضع الإطماع فيما لا يجدي نفعًا[(٢)].

أمّا القرطبيّ فقد ألمح، بل صرّح، في ثني تعريجه على هذه الآية، بالمعنيين معوّلًا على أنّهما يرتدّان إلى أصلين اشتقاقيّين متباينين، فالأوّل العريض هو "د ل و"، والثّاني "د ل ل"، وعلى الأوّل يحمل قول الحقّ -تعالى- بأنّه دلّاهما، أي أخرجهما، كما نقول: أدلى دلوه، فأرسلها، وأدليتها إذا أخرجتها، وعلى الثّاني دلّلهما، وهو من الدّالّة، وهي الجرأة، أي جرّأهما على المعصية، فخرجا من الجنّة[(٣)].

أمّا السّيوطيّ فقد قرّر أنّ أصل الكلمة هو "د ل و"، وبذا يكون المعنى بأنّ إبليس هو الذي حطّهما عن منزلتهما بغرورٍ، وقد أتى على هذين المعنيين السّمين الحلبيّ، مفسّرًا هذا العارض، ذاهبًا إلى أنّ الأصل "دلّلهما" فيه توالي ثلاثة أمثالٍ، وهذا مستثقلٌ في العربيّة، فأبدل الثّالث لينًا، كقولهم: "تظنّيت" في "تظنّنت"، و"قصّيت أظفاري" في "قصّصت"[(٤)].

(١) انظر: الطبري، جامع البيان، ٤٥١/٥.
(٢) انظر: ابن منظور، لسان العرب، مادة "دلو"، وقد ذكر المعنيين: "دلو"، و"دلل".
(٣) انظر: القرطبي، الجامع، ١١٦/٧، وابن منظور، لسان العرب، مادة "دلو".
(٤) انظر: السمين الحلبي، الدر المصون، ٢٥٠/٢، ومهدي عرار، المشترك

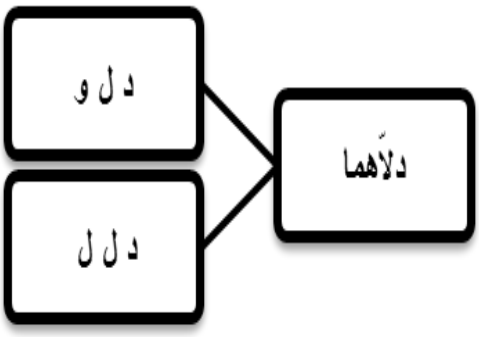

(٤-٣) السّياق الثّالث :

قول الرّسول الأكرم – صلّى الله عليه وسلّم -: "أتاني جبريل –عليه السّلام– ليلة أسري بي بالبراق، فقال: اركب يا محمّد، فدنوت منه لأركب فتحيّا منّي"[(١)].

موضع التّمثّل في هذا السّياق الشّريف كلمة "تحيّا"، فهي مرتدّةٌ إلى جذرين اثنين، وقد أعقب ذلك أن يكون لها معنيان معجميّان، ووزنان صرفيّان، فقد تعني "تحيّا" أنّه انقبض وانزوى، وبذا تكون مأخوذةً من "الحياء" مأخذ التّمثيل؛ إذ إنّ من شأن الحييّ أن تعتريه تلك الهيئة "التّقبضّ والانزواء"[(٢)]، وقد يكون الفعل "تحيّا" أصله "تحوّى"، ومعناه: تجمّع، أو التوى واستدار، وقد أبدلت الواو ياءً،

اللغوي في القرآن الكريم، ٩١.

(١) انظر الحديث: الخطابي، غريب الحديث، ١٦١/١، والزمخشري، الفائق، ٣٤١/١، وابن الأثير، النهاية، ٤٧٢/١، وابن منظور، اللسان، مادة "ح ي ى" مع تفاوت في روايته.

(٢) انظر: الزمخشري، الفائق، ٣٤١/١، وابن الأثير، النهاية، ٤٧٢/١، وابن منظور، اللسان، مادة "ح ي ى".

فأصبحت ذات رسمٍ مطابقٍ لآخر في المبنى، مفارقٍ له في المعنى، وإلى الأخير ذهب الخطّابيّ، ولم يقل بغيره[١]، والحاصل أنّ المطابقة الوهميّة منشؤها من العارض التّصريفيّ الحادث "الإبدال". وقد يكون "تحيّا" من "تفيعل"، وهو مأخوذٌ من الحيّ، كتحيّز من الحوز"[٢]. فالظّاهر إذن بعد هذا العرض الدّالّ بالاقتضاب أنّ ثمّ اختلافًا في أصل "تحيّا" الاشتقاقيّ أعقبه اختلافٌ في التّلقّي والتّحليل الدّلاليّ.

(٤-٤) السّياق الرّابع :

وغــلامٍ رأيتــه صــار كلبًــا ثمّ من بعد ذاك صار غزالًا[٣]

موضع التّمثّل على ما أنا خائضٌ فيه "صار"؛ ذلك أنّ لها جذرين اثنين، أوّلهما "ص و ر"، وثانيهما "ص ي ر"، فالألف إذن في "صار" في أصلها المتقادم ترتدّ إلى واوٍ أو ياءٍ، وكلّ أصلٍ صرفيٍّ ذو معنى مغايرٍ للآخر:

- "ص ي ر: صار- يصير"، والمعنى: التّحوّل والصّيرورة.
- "ص و ر: صار -يصور"، والمعنى المتعيّن: عطف وأمال[٤].

واللافت للخاطر الأوّل أنّ هذا البيت إنّما هو من أبيات الأحاجيّ اللّغويّة، وقد أقام النّاظم بيته على إلغازٍ وتعميةٍ مقصودتين متّكئًا في

(١) انظر: الخطابي، غريب الحديث، ١٦٢/١.
(٢) انظر: الزمخشري، الفائق، ٣٨٤/٢، وابن الأثير، النهاية، ٤٧٢/٣، وابن منظور، اللسان، مادة "هـ و ز".
(٣) انظر: ابن رشيق، العمدة في محاسن الشعر وآدابه ونقده، ٣٠.
(٤) انظر: ابن منظور، لسان العرب، مادة " ص ي ر".

ذلك كلّه على نواميس اللّغة عامّةً، وتماثل كلمتين في بنيتهما السّطحيّة تماثلًا موهمًا، فينصرف الذّهن إلى المعنى الأقرب إلى النّفس من الفعل "صار"، وهو الذي ران عليه إلفنا واستعمالنا اليوميّ، فكيف يصير الغلام كلبًا؟ بل كيف صار من قبل ذلك غزالًا؟

حقّا أنّها معاياةٌ كلاميّةٌ منصوبةٌ في مقامها الأوّل على ما البحث معقودٌ له وعليه: على تباين باب القول على الأصل الاشتقاقيّ، ولكن، سيقوم في الخاطر الثّاني للمتلقّي آن كشفه قناع المعنى، وانصرافه إلى الأصل الاشتقاقيّ الآخر، عجبٌ ودهشةٌ؛ إذ إنّ المُعمّى ذاك إنّما أراد مادّة "ص و ر" الدّالّة على العطف والإمالة، فالغلام قد عطف إليه كلبًا وأمال، وقد عطف إليه وأمال من قبل ذاك غزالًا، فيغدو في نفس المتلقّي استحسانٌ معجبٌ لما هو واردٌ عليه من مفارقةٍ وإلغازٍ يناغيان العقل.

(٤-٥) **السّياق الخامس** : قول النّاثر في المقامة الطّيبيّة[١]:

قال: فإن وضح أنّه مائنٌ، قال: هو وصفٌ له زائنٌ[٢]

موضع التّمثّل في هذا السّياق كلمة "مائن"، فهي اسم فاعلٍ من ثلاثيٍّ معتلٍّ أجوف، ومعنى المين الكذب، والمائن الكاذب، فكيف

(١) للحريريّ مقامةٌ سمّاها "الطّيبيّة"، ومكمن اقتناص المتعيّن من الحكم الفقهيّ إنّما هو واقعٌ في فهم معاني الألفاظ المستترة لا الظّاهرة؛ فالفتيا إذن قائمةٌ على استفزاز إمكانات العربيّة في الإلباس والتّعمية اعتمادًا على ظاهرة المشترك والغرابة اللّفظيّة التي قد يضلّ عنها أهل اللّغة الأقحاح، وإظهارًا لكفايةٍ لغويّةٍ معجبةٍ تعايي الأذهان، وتمتحن الألمعيّة. انظر: مهدي عرار، ظاهرة اللبس في العربية، ٣٦٥.

(٢) انظر: الشريشي، شرح مقامات الحريري، ٤٤٨/٢، والسيوطي، المزهر، ٦٣٤/١.

يكون الشّاهد العدل الذي ترضى حكومته وشهادته مائنًا، بل كيف يكون وصفه زائنًا إن كان ذلك من شمائله المعهودة!

كأنّ لسان الخاطر الأوّل يقول إنّ هذا لشيءٌ عجابٌ؛ حقّا أنّ الحريريّ لمّا بنى هذه السّؤالات الملغزة اتّكأ على التّلاعب باللّغة والاشتقاق ليعمّي عن مراده، ولتكون مقامته تلك مبنيّةً على الإلغاز اللّغويّ، فالمائن كلمةٌ مشتقّةٌ من الفعل "مان"، والألف في "مان" إمّا أن تكون في أصلها واوًا أو ياءً: "مان: يمين مينا" إذا كذب، و"مان يمون"، وهو الذي يعول ويكفي المؤونة، وعلى الأخير تحمل دلالة "المائن" في المقامة، لا من "مان: يمين" إذا كذب.

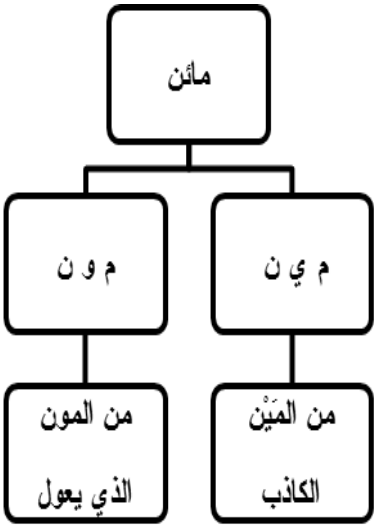

(٤-٦) السّياق السّادس : قول المعرّيّ :

معانيك شتّى والعبارة واحدٌ فطرفك مغتالٌ وزندك مغتال

وأقتال حربٍ يفقد السّلم فيهم على غيرهم أمضي.القضاء وأقتال

وغنّت لنا في دار سابور قينةٌ من الورق مطراب الأصائل ميهال[1]

موضع التّمثّل في هذا السّياق ثلاث كلماتٍ، هي: "مغتالٌ"، و"أقتال"، و"ميهالٌ"، ولعلّه يحسن قبل الشّروع في تجلية اختلاف الأصل الاشتقاقيّ الإشارة إلى أنّ المعرّي كان يفزع إلى التّعمية اللّغويّة، والإلغاز في هذه القصيدة على وجه التّعيين، وقد اكتفيت بهذه الأمثلة الثّلاثة تبيانًا لهذه التّعمية اللّغويّة، ولذلك الاختلاف الاشتقاقيّ، فالحقّ أنّ قارئ شعره يقف وجاه شاعرٍ لغويٍّ تملّك ناصية اللّغة، فتصرّف في تشكيلها، فغدت مطواعًا غير مستعصيةٍ. أمّا بيان ما تقدّم من موضع التّمثّل فهو على النّحو الآتي:

- "مغتالٌ": ترتدّ إلى جذرين، وهما "غ و ل"، و"غ ي ل"، وقد قصد المعرّيّ إلى ذلك الجناس قصدًا، فالمغتال الأوّل اسم فاعلٍ من قولنا: اغتاله إذا أهلكه من حيث لا يدري، وألفه منقلبةٌ عن واوٍ، والمغتال الثّاني من قولنا: ساعدٌ غيلٌ ومغتالٌ: إذا كان ممتلئًا، ولكلا الاستعمالين شواهد في العربيّة[2].
- و"أقتال": ترتدّ كذلك إلى جذرين، وهما: "ق ت ل"، و"ق و ل"، أمّا "أقتال" الأولى فجمع قتلٍ، وهو العدوّ الذي يقاتلك، وأمّا "أقتال" في القافية ففعلٌ مستقبلٌ على مثال "افتعل" من "قول"، وهو من قول العرب: اقتلت على الرّجل أقتال اقتيالًا، إذا تحكّمت بما أريد[3].

(١) انظر: التبريزي (٥٠٢هـ)، والبطليوسي(٥٢١هـ)، والخوارزمي(٦١٧هـ)، شروح سقط الزند، ١٢١١-١٢٦٣.

(٢) انظر: البطليوسي وآخرون، شروح سقط الزند، ١٢١٢/٣، وابن منظور، لسان العرب، مادة "غيل"، و"غول".

(٣) انظر: البطليوسي، شروح سقط الزند، ١٢٤٨/٣.

- و"ميهال": ترتدّ إلى جذرين: وهما "و هـ ل"، و"أ هـ ل"، وينبني على ذلك أن يكون وزن كلمة "ميهال" "مفعالًا" في الوجهين. أمّا على المحمل الأخير "أ هـ لَ"، فقد قلبت الهمزة ياءً للكسرة، والمعنى أنّ الحمامة آهلةٌ في هذا الوطن. أمّا على المحمل الأوّل "و هـ ل"، فالأصل "موهال"، فقلبت الواو ياءً كما قلبت في "ميراثٍ"، و"ميزانٍ"، والوهل الفزع، والمعنى أنّها تكره كونها بين الإنس؛ ذلك أنّها لم تأمن منهم الظّلم، أو تفزع منهم، ومن جوارح الطّير، وبالجملة فالياء في "ميهال" إمّا أن تكون منقلبةً عن واوٍ، وإمّا أن تكون منقلبةً عن همزةٍ، ولكلا الوجهين نظائر في العربيّة وأمثالٌ"[١]. وحسبي بعد هذا المتقدّم قول ابن القارح معاصر المعرّي: "الشّيخ أعلم بالنّحو من سيبويه، وباللّغة والعروض من الخليل"[٢]، وعن شعره في "سقط الزّند" قال البطليوسي: "ولعمري إنّه لشعرٌ قويّ المباني، خفيّ المعاني؛ لأنّ قائله سلك به مسلك الشّعراء، وضمّنه نكتًا من النّحل والآراء، وأراد أن يري معرفته بالأخبار والأنساب، وتصرّفه في جميع أنواع الآداب، فأكثر فيه من الغريب والبديع، ومزج المطبوع بالمصنوع، فتعقّدت ألفاظه..."[٣].

المطلب الخامس : الموجّهات الكلّيّة :

في هذا المطلب الأخير من هذه المباحثة أستصفي مقولاتٍ كلّيّةً تجمل ما تقدّم:

(١) انظر: البطليوسي، شروح سقط الزند، ١٢٣٩/٣.
(٢) انظر: ابن القارح، رسالة ابن القارح، ٢٦.
(٣) انظر: البطليوسي، شروح سقط الزند، ١٥/١.

- أوّلها: التّعالق.
- وثانيها: التّجلّي.
- وثالثها: الاسترفاد.
- ورابعها: التّفسير.
- وخامسها: الفاتحة، وفيما يلي بيانٌ مفصّلٌ يجلّي هذا المجمل:

(٥-١) التّعالق :

لمّا كانت اللّغة كلًّا واحدًا، ولمّا كانت المستويات اللّغويّة متعالقةً بعرًى لا انفصام لها إلاّ على وجهٍ نظريٍّ -لمّا كان ذلك كذلك- غدت هذه الظّاهرة؛ ظاهرة تباين الأصل الاشتقاقيّ ساريةً في المستويات اللّغويّة الأخرى، فاعلةً فيها، فتباين الأصل الاشتقاقيّ مفضٍ إلى تباينٍ في البنية الصّرفيّة أحيانًا، وهذا مسلمٌ أحيانًا إلى تباينٍ في باب القول على الإعراب، وذلك كلّه مستمسكٌ بالمستوى المعجميّ، فما باب الحديث عن تباين الأصل الاشتقاقيّ لكلمة "حسّان" إلاّ بابٌ مسلمٌ للحديث عن المستوى الصّرفيّ، والنّحويّ، والمعجميّ؛ ذلك أنّ لها:

- وزنين صرفيّين هما: "فعلان"، و"فعّال".
- ومعنيين معجميّين: من الحسن، أو من الحسّ.
- وإعرابين نحويّين: الصّرف إن كانت النّون أصليّةً، والمنع منه إن كانت زائدةً.

(٥-٢) التّجلّي :

تبيّن أنّ هذه الظّاهرة ماثلةٌ في بعض كلم العربيّة المفردة، وضرب الباحث أمثلةً مجلّيةً لها من ثلاث قرحٍ، أولاها من كلام ربّ النّاس، وثانيتها من كلام نبيّ النّاس، وثالثتها من كلام النّاس، والحقّ أنّني وقفت على طائفةٍ من الكلم كثيرةٍ لم أثبتها ههنا، ولولا أنّ هذه مباحثةٌ أريد لها أن تكون دالّةً بالاقتضاب لأبقيت كثيراً ممّا ألقيت، وحسبي، بعد ذلك كلّه، الإلماح إلى أنّ مثل هذه الظّاهرة تكثر إن تتبّعتها، وقد أوردت أمثلةً تنبّه على الأغراض التي قصدتها.

(٥-٣) الاسترفاد :

وقد بدا في ثني صفحاتٍ فائتاتٍ في هذه المباحثة أنّ بعض من أراد تعميةً وإلغازاً كان يعمد إلى هذه الظّاهرة، بغية بناء أحاجيّ لغويّةٍ تقوم في المقام الأوّل على استفزاز إمكانات اللّغة في التّفاصل والتّعمية، والحقّ أنّها كثيرةٌ[(١)]، ومن تلكم الإمكانات ما البحث معقودٌ عليه، وهو ظاهرة اختلاف الأصل الاشتقاقيّ، المؤدّية إلى التّورية اللّغويّة، والجناس، فالغلام قد صار كلبًا، ومن قبل صار غزالًا، والشّاهد العدل مائنٌ، وهو وصفٌ له زائنٌ[(٢)]، كلّ ذلك تلاعبٌ باللّغة، واستفزازٌ لإمكاناتها في التّعمية، والتّورية، والإلباس.

(٥-٤) التّفسير :

أمّا التّفسير فآخذٌ في ثلاث شعبٍ أولاها تفسير تخلّق ظواهر معجميّةٍ في العربيّة تخلّقًا باعثه هذه الظّاهرة، فمن الأسباب المفضية

(١) انظر: مهدي عرار، ظاهرة اللبس في العربية، ٣٥٨.
(٢) تقدم توثيق ذلك.

إلى تخلّق المشترك اللّفظيّ في العربيّة هذه الظّاهرة، فكلمة "قائل" – على سبيل التّمثيل- ممّا ينتسب إلى المشترك اللّفظيّ الذي يقع تحته معنيان معجميّان، وهي في الآن نفسه ترتدّ إلى أصلين، وكذلك الأضداد التي يقع تحت الكلمة الواحدة معنيان متضادّان، ومن كلماتها "ضاع" الدّالّة على الضّياع والفقد، والتّضوّع الذي هو الظّهور والانتشار، فضاع المسك محتملةٌ للمعنيين معًا[1].

أمّا تفسير وجود هذه الظّاهرة في العربيّة فمتعدّد الوجهات؛ ومن ذلك أنّ النّواميس الفاعلة في تشكيل النّظام اللّغويّ، وقواعد الاشتقاق، كلّ ذلك يعمل على تخلّق هذه الظّاهرة في العربيّة، ومن ذلك ناموس الإبدال، والإعلال، والقلب، والحذف، فالإعلال ناموسٌ فاعلٌ في تخلّق الظّاهرة فيما هو من نحو "ضاع"، و"قال" وما سار سيرهما؛ ذلك أنّ قواعد الاشتقاق توجب إعلال عين الفعل في مثل ما تقدّم بقطع النّظر عن كونها يائيّةً أو واويّةً، وقلبها ألفًا، ولذلك تغدو هذه الأمثلة حاملةً لمعنيين، مرتدّةً إلى أصلين.

ومن البواعث المفضية إلى هذه الظّاهرة الإبدال والقلب معًا، ومثال ذلك في الفعلين الثّلاثيّين: الصّحيح المهموز، والمعتلّ النّاقص، فعند إيداعهما في قالب "فعّال" يتماهيان، وتغدو ثمّ كلمةٌ واحدةٌ مرتدّةٌ إلى جذرين اشتقاقيّين، ودلالتين معجميّتين، في صيغةٍ صرفيّةٍ واحدةٍ، من مثل "نسّاء"، ومردّ ذلك إلى نواميس اللّغة القاضية بقلب لام الكلمة التي هي واوٌ أو ياءٌ قبلها ألف مدٍّ إلى همزةٍ، وذلك نحو "علايِ"، و"سماوِ"؛ إذ تغدوان: "علاءً" و"سماءً"، وكذلك:

(١) انظر: الأنباري، الأضداد، ٢٨٩.

"نسّاي" و"سبّاي"، فتغدوان: "نسّاءً" و"سبّاءً"، فتشتبهان بـ"نسّاءٍ" و"سبّاءٍ" الأخريين.

وكذلك الإبدال الباعث على تخلّق هذه الظّاهرة فيما هو من نحو "سائل"، و"جائر"، فقواعد الاشتقاق توجب حذف العلّة التي هي عين الفعل، والاستعاضة عنها بالهمزة.

والحذف كذلك فاعلٌ آخر فيما هو من نحو "تسنّى"، و"تمطّى"، و"تصدّى"، فنواميس اللّغة الاشتقاقيّة تفضي فيما هذه حاله ممّا هو مضعّفٌ على هيئة "تفعّل" إلى توالي ثلاثة أمثال: "تسنّن"، و"تمطّط"، و"تصدّد"، وهذا مستكرهٌ في العربيّة مستثقلٌ، ولذا يعمد النّظام اللّغويّ إلى القلب والحذف معًا؛ حذف لام الفعل، وقلبها ألفًا.

ومن البواعث كذلك التّماهي بين الصّيغتين الصّرفيّتين: "فعلان" و"فعّال"، وشرط ذلك أن يكون أحد الأصلين ثلاثيًّا مضعّفًا عينه ولامه من جنسٍ واحدٍ، والآخر ثلاثيًّا لامه نونٌ، وفاؤه وعينه من جنس الثّلاثيّ المضعّف (ح س س: ح س ن)، فعند إيداعهما في إحداهما (فعلان، أو فعّال) [١] تتشاكل الصّيغتان في ثوبٍ ظاهريٍّ متماثلٍ، وهذا في نحو "حسّان" و"غيّان" وما سار سيرهما، وقد وضع ابن عصفورٍ جملةً من النّواظم الضّابطة لزيادة النّون في آخر الكلمة، مقرّرًا أن تجعل الألف والنّون زائدتين بدليل السّماع والقياس، ضاربًا أمثلةً على ذلك، مقرّرًا قاعدةً عريضةً مفادها "أنّ النّون الواقعة آخر الكلمة، بعد ألفٍ زائدةٍ، فإنّه يقضى عليها بالزّيادة، فيما لم يعرف له

(١) لا ينطبق هذا التفسير على كل الكلمات المنتهية بألف ونون مما وزنه متردد بين "فعلان"، و"فعال"، ومثال "سيفان" التي لها وزنان هما: "فيعال"، و"فعلان".

اشتقاقٌ ولا تصريفٌ، لكثرة تبيّنها زائدةً فيما عرف اشتقاقه أو تصريفه، فيحمل ما لا يعرف على الأكثر"، وذلك بشروطٍ اُتِيَ عليها[1].

أمّا التّفسير الأخير فالإلماحة إلى أنّ مثل هذه الظّاهرة ليست كلّها سواءً في التّواصل والإبانة، فمنها ما يلبس حتّى مع توفّر سياقٍ جمليٍّ، ومنها ما لا يلبس البتّة في السّياق أو في غير السّياق، أمّا أمثلة الأخير فمن نحو "الملائكة"، و"الذّرّيّة"، و"البريّة"، و"الاسم"، فقد ران على إلفنا معناها، ولا تحمل إلّا معنًى واحدًا (أعني معنًى معجميًّا)، وكأنّها هكذا خلقت، أمّا ما يلبس من مثل هذه الظّاهرة فهو ما تفضي إليه قواعد الاشتقاق، ونواميس اللّغة الفاعلة في تشكيل النّظام اللّغويّ، كـ "القائل"، و"ضاع"، و"حسّان"، و"تصدّى"، و"دسّاها"، ويبقى السّياق هاديًا أمينًا له أثرٌ جليٌّ، وسهمةٌ كبرى في تعيين المعنى على وجه التّحكّم لا التّوهّم، ومن ذلك قول الحقّ – تقدّس اسمه– : ﴿وَأَمَّا ٱلسَّآئِلَ فَلَا تَنْهَرْ﴾ [الضُّحى: ١٠]؛ إذ هو غير مشكلِ البتّة؛ إذ إنّ ثمّ قرائن هاديةً إلى المعنى.

(٥-٥) الفاتحة :

وبعد، فهذه مباحثةٌ أريد لها أن تكون تعريفًا بظاهرةٍ لسانيّةٍ في العربيّة تتنزّل بين مستويين، بل ثلاثةٍ: الصّرفيّ، والمعجميّ، والنّحويّ، ولم يرد لها أن تكون استقصاءً يحيط الباحث فيها بكلّ مثل هذه الظّاهرة علمًا، أو يحصيها عددًا، وقد ائتلفت من خمسة مطالب

(١) انظر: ابن عصفور، الممتع في التصريف، ١٧١-١٧٢.

مؤسّسةٍ، أوّلها: "مهادٌ وتأسيسٌ"، وثانيها: "في مقاصد العنوان"، وثالثها: "استشراف أمثلةٍ دالّةٍ على هذه الظّاهرة في العربيّة"، ورابعها: "استشراف أثر الظّاهرة في التّلقّي والتّحليل في سياقاتٍ كلاميّةٍ"، وخامسها: "الموجّهات الكلّيّة"، وإنّي لآمل أن تكون هذه المباحثة عامّةً، وهذه الخاتمة خاصّةً، فاتحةً لأبحاثٍ أخر؛ كتلمّس هذه الظّاهرة في التّنزيل العزيز في مباحثةٍ خاصّةٍ، أو مصنّفٍ مستقلٍ، أو تخصيص مضمار بحثها في حديث النّبيّ الأكرم صلّى الله عليه وسلّم، أو أن تكون مقدّمةً لتصنيف معجمٍ لسانيٍ يشتمل على مثل هذه الظّاهرة في العربيّة، أو غير ذلك ممّا يمكن أن تجترحه قرائح البحثة، والقرأة لهذا البحث أو غيره.

"والحمد لله في بدءٍ وفي ختم"

ثبت المصادر والمراجع

- ابن الأثير، مجد الدين أبو السعادات (٦٠٦هـ)، النهاية في غريب الحديث والأثر، تحقيق أحمد الزاوي ومحمود الطناحي، دار الفكر، بيروت، ١٩٦٣م.

- الأزهري، أبو منصور محمد بن أحمد (٣٧٠هـ)، تهذيب اللغة، تحقيق عبد السلام هارون، مراجعة علي النجار، الدار المصرية للتأليف والترجمة، القاهرة، ١٩٦٤م.

- ابن الأنباري، أبو البركات عبد الرحمن بن محمد (٥٧٧هـ)، الإنصاف في مسائل الخلاف، تحقيق محمد محيي الدين عبدالحميد، دار الفكر، القاهرة، (د.ت).

- ابن الأنباري، أبو بكر محمد بن القاسم (٣٢٨هـ)، الأضداد، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية، بيروت، ١٩٨٧م.

- البطليوسي، ابن السّيد، عبد الله بن محمد (٥٢١هـ)، وآخرون، شروح سقط الزند، تحقيق مصطفى السقا وآخرين، الدار القومية، القاهرة، ١٩٦٤م.

- التبريزي (٥٠٢هـ)، والبطليوسي (٥٢١هـ)، والخوارزمي (٦١٧هـ)، شروح سقط الزند، تحقيق مصطفى السقا وآخرين، الدار القومية، القاهرة، ١٩٦٤م.

- ابن جني، أبو الفتح عثمان (٣٩٢هـ)، الخصائص، تحقيق محمد علي النجار، ط٣، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ودار الشؤون الثقافية، بغداد، ١٩٩٠م.
- ابن جني، أبو الفتح عثمان (٣٩٢هـ)، سر صناعة الإعراب، تحقيق حسن هنداوي، ط٢، دار القلم، دمشق، ١٩٩٣م.
- ابن جني، أبو الفتح عثمان (٣٩٢هـ)، المبهج في تفسير أسماء شعراء ديوان الحماسة، مكتبة القدسي، دمشق، ١٣٤٨هـ.
- ابن جني، أبو الفتح عثمان (٣٩٢هـ)، المنصف، تحقيق إبراهيم مصطفى وعبد الله أمين، ط١، إدارة إحياء التراث القديم، القاهرة، ١٩٦٠م.
- الجوهري، أبو نصر إسماعيل بن حماد (٣٩٣هـ)، الصحاح، (تاج اللغة وصحاح العربية)، تحقيق أحمد عبد الغفور عطار، دار الكتاب العربي، القاهرة، ١٩٥٦م.
- أبو حيان، أثير الدين محمد بن يوسف(٧٤٥هـ)، تفسير البحر المحيط، تحقيق عادل عبد الموجود وآخرين، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٩٣م.
- أبو حيان، أثير الدين محمد بن يوسف (٧٤٥هـ)، تحفة الأريب بما في القرآن من الغريب، تحقيق أحمد مطلوب، وخديجة الحديثي، وزارة الأوقاف، بغداد، ١٩٧٧م.

- الخطابي، أبو سليمان محمد بن محمد البستي (٣٨٨هـ)، غريب الحديث، تحقيق عبد الكريم العزباوي، دار الفكر، دمشق، ١٩٨٢م.

- ابن دريد، أبو بكر محمد بن الحسن (٣٢١هـ)، الملاحن، تصحيح إبراهيم الجزائري، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٨٧م.

- الراغب، أبو القاسم حسين بن محمد (٥٠٢هـ)، المفردات في غريب القرآن، الراغب، ضبطه وصححه إبراهيم شمس الدين، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٩٧م.

- ابن رشيق، أبو عليّ الحسن القيرواني (٤٥٦هـ)، العمدة في محاسن الشعر وآدابه ونقده، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، ط٣، مطبعة السعادة، القاهرة، ١٩٦٣م.

- الزمخشري، جار الله محمود بن عمر (٥٣٨هـ)، الفائق في غريب الحديث، تحقيق علي البجاوي ومحمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر، بيروت، ١٩٩٣م.

- الزمخشري، أبو القاسم محمود بن عمر (٥٣٨هـ)، المحاجاة بالمسائل النحوية، تحقيق بهيجة باقر الحسني، مطبعة أسعد، بغداد، ١٩٧٤م.

- السجستاني، أبو بكر محمد بن عزيز (٣٣٠هـ)، نزهة القلوب في تفسير غريب القرآن العزيز، تحقيق يوسف المرعشلي، ط١، دار المعرفة، بيروت، ١٩٩٠م.

- ابن سيده، أبو الحسن علي بن إسماعيل (٤٥٨هـ)، المخصص، المكتب التجاري، بيروت، د.ت.
- السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر (٩١١هـ)، المزهر في علوم اللغة وأنواعها، تحقيق محمد أحمد جاد المولى وعلي البجاوي ومحمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر، القاهرة، (د.ت).
- الشّريشي، أبو العباس أحمد بن عبد المؤمن (٦١٩هـ)، شرح مقامات الحريري، وضع حواشيه إبراهيم شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٩٨م.
- الطبري، محمد بن جرير (٣١٠هـ)، جامع البيان في تأويل القرآن، ط٤، دار الكتب العلمية، بيروت، ٢٠٠٥م.
- طنطاوي دراز، ظاهرة الاشتقاق في العربية، مطبعة عابدين، القاهرة، ١٩٨٦م.
- عبد الله أمين، الاشتقاق، ط١، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر، القاهرة، ١٩٥٦م.
- العكبري، أبو البقاء عبد الله بن الحسين (٦١٦هـ)، التبيان في إعراب القرآن، تحقيق علي البجاوي، ط٢، دار الجيل، بيروت، ١٩٨٧م.
- ابن فارس، أبو الحسين أحمد بن فارس (٣٩٥هـ)، فتيا فقيه العرب، تحقيق حسين محفوظ، المجمع العلمي، دمشق، ١٩٥٨.

- ابن فارس، أبو الحسين أحمد بن فارس(٣٩٥هـ)، معجم مقاييس اللغة، ط١، تحقيق عبد السلام هارون، دار الجيل، بيروت، ١٩٩١م.

- الفارقي، أبو نصر الحسن بن أسد (٤٨٧هـ)، الإفصاح في شرح أبيات مشكلة الإعراب، ط٣، تحقيق سعيد الأفغاني، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٩٨٠م.

- الفراء، أبو زكريا يحيى بن زياد (٢٠٧هـ)، معاني القرآن، تحقيق أحمد نجاتي، ومحمد النجار، الدار المصرية، القاهرة، ١٩٥٥م.

- الفيروز أبادي، مجد الدين محمد بن يعقوب (٨١٧هـ)، بصائر ذوي التمييز في لطائف الكتاب العزيز، تحقيق محمد علي النجار، ط١، المكتبة العلمية، بيروت، د.ت.

- ابن القارح، علي بن منصور (٤٢٤هـ)، رسالة ابن القارح، (مطبوعة مع رسالة الغفران)، تحقيق عائشة عبد الرحمن، ط٩، دار المعارف، القاهرة، ١٩٧٧م.

- ابن قتيبة، أبو محمد عبد الله بن مسلم (٢٧٦هـ)، تفسير غريب القرآن، تحقيق السيد أحمد صقر، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٧٨م.

- القرطبي، محمد بن أحمد (٦٧١هـ)، الجامع لأحكام القرآن، ط٥، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٩٦م.

- محمد التونجي، المعجم الذهبي في الدخيل على العربي، ط١، مكتبة لبنان ناشرون، بيروت، ٢٠٠٩م.
- ابن منظور، أبو الفضل محمد بن مكرم (٧١١هـ)، لسان العرب، ط١، دار صادر، بيروت، (د.ت).
- مهدي عرار، ظاهرة اللبس في العربية، ط١، مكتبة لبنان ناشرون، بيروت، ٢٠٠٨م.
- مهدي عرار، المشترك اللغوي في القرآن الكريم: الصرفي، والمعجمي، والنحوي، والأسلوبي، ط١، مكتبة لبنان ناشرون، بيروت، ٢٠١٢م.
- مهدي عرار، ظاهرة تعدد المعاني الصرفية في العربية، المجلة العربية للعلوم الإنسانية، العدد١١٣، جامعة الكويت، شتاء ٢٠١١م.
- النحاس، أبو جعفر أحمد بن محمد (٣٣٨هـ)، إعراب القرآن، تحقيق زهير زاهد، ط٣، عالم الكتب، ومكتبة النهضة العربية، بيروت، ١٩٨٨م.